

هل يغلق جو بايدن معتقل غوانتانامو سيء السمعة

ينتظر 12 آخرون، بينهم خالد شيخ محمد الذي يعتقد أنه العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر، محاكمتهم أمام لجنة عسكرية أصدرت حكمين فقط خلال عقدين.

أما الـ19 الآخرون فيواجهون مازقا قضائيا ومحتجزون دون تهمة ولم تبرئهم لجنة المراجعة التابعة للرئاسة.

ويرى شايانا كابدال من مركز الحقوق الدستورية الذي يدافع عن عدد من المعتقلين أن بايدين سيستجيب الخطأ السياسي المتمثل في إعلان عام ويمكنه مثل أوباما السماح للجنة بالقيام بذلك. ويرحب هذا المحامي بـ"تبدل موقف" اللجنة عبر قراراتها الأخيرة، مشيرا إلى أن هؤلاء المعتقلين يعانون من اضطرابات نفسية وأعضوا للتعذيب من قبل وكالة الاستخبارات المركزية.

لكن هناك عقبات أخرى مثل تعيين مبعوث أميركي للتفاوض بشأن إعادة المعتقلين إلى بلدانهم، وهو منصب الغاء ترامب.



جين ساكي

جو بايدن ما زال ملتزما بإغلاق معتقل غوانتانامو

ويتمثل التصدي الآخر في مصير السجناء الـ12 الذين ما زالوا في القضاء العسكري، بينهم ستة وأحدهم هو خالد شيخ محمد، وقد يحكم عليهم بالإعدام.

وتتقدم قضايا هؤلاء المعتقلين ببطء بسبب مسائل إجرائية وتغييرات في القضاة والباحثين.

وقال كادابال إن احتمال محاكمتهم في محاكم مدنية ما زال يشكل مجازفة سياسية لبايدين، فقد تكشف هذه المحاكمات عن عمليات تعذيب وانتهاكات لحقوق الإنسان تعرض لها السجناء ويمكن أن تدفع القضاة والمخلفين إلى التعاطف معهم. وأضاف أن الفكرة المطروحة في وزارة الدفاع الأميركية (البنيتاغون) تتعلق بإمكانية استخدام غوانتانامو في نزاعات مستقبلية.

ومن جهتهم يخشئ محامو المعتقلين من عقوبات تصوى قد تصيرها هذه المحاكم المدنية. وقال كادابال "لديهم شروط (احتجاج) أفضل من تلك الموجودة في سجن شديد الحراسة، ويمكن أن يموتوا لأسباب طبيعية" في غوانتانامو. وأضاف أن وجودهم في غوانتانامو دون محاكمة هو إلى حد ما أفضل مما يمكن أن يعيشوه في مكان آخر.

الولايات المتحدة تدرس فرض عقوبات على إثيوبيا

2018. ورغم إعلان الحكومة النصر في 28 نوفمبر، فإن المنطقة لا تزال تشهد توترا.

وأودى القتال في تيغراي بين متمردين والقوات الحكومية من كل من إثيوبيا وإريتريا بحياة الآلاف كما أجبر مئات الآلاف الآخرين على النزوح عن ديارهم في المنطقة التي يسكنها خمسة ملايين نسمة.

وتبشر الوضع في تيغراي خشية المجتمع الدولي. وحذر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الشهر الماضي من كارثة إنسانية "وشكية". وأكد بلينكن أن العسكريين في تيغراي الوافدين من إريتريا ومنطقة أمهرة الإثيوبية "يساهمون في الكارثة الإنسانية المتنامية ويرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان".

وحثت حكومة إثيوبيا على سحب قوات أمهرة الإقليمية من منطقة تيغراي وضمان عودة السيطرة الفعالة على الإقليم إلى حكومة تيغراي الانتقالية. ورغم التحالف بين واشنطن وأديس أبابا، لا تخفي الولايات المتحدة استياءها من الوضع في تيغراي، وسبق أن وصف بلينكن أعمال العنف في المنطقة بأنها "تظهر إثني".

وأعربت مفضولة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت عن "قلق متزايد" إزاء العنف في إقليم تيغراي الإثيوبي، وقالت إن ما تردد عن ارتكاب إبادة هناك قد يبلغ حد جرائم الحرب، مطالبة بفتح تحقيق مستقل وشامل.

واشنطن - يقرر قرار البيت الأبيض الإفراج عن ثلاثة من معتقلي غوانتانامو محتجزين منذ حوالي عشرين عاما تكهنات حول احتمال أن يغلق الرئيس جو بايدن هذا السجن العسكري الأميركي سيء السمعة.

ووافقت لجنة البيت الأبيض في 17 مايو على إطلاق سراح ثلاثة معتقلين بينهم رجل الأعمال الباكستاني سيف الله باراشا (73 عاما) عميد المعتقلين سنا. وكان هؤلاء قد اعتقلوا ونقلوا إلى السجن بين 2001 و2003 ولم يتم توجيه أي تهمة إليهم على غرار معظم المعتقلين الآخرين.

وفتح معتقل غوانتانامو سنة 2002 في القاعدة الأميركية في كوبا لاحتجاز أعضاء من تنظيم القاعدة وشركاء مفترضين لمنفذى اعتداءات 11 سبتمبر 2001. وأصبح السجن نقطة ضعف لواشنطن المتهمه بالاعتقال غير القانوني فيه وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتعذيب المعتقلين.

وقد ضم نحو 800 "أسير حرب" معظمهم اعتقلوا على الرغم من ضعف الأدلة على تورطهم. وتعرض كثيرون منهم للتعذيب في مواقع سرية لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) قبل نقلهم. ولم تثبت شهادات الأميركيين إلا على نحو عشرة منهم.

وكان بايدين نائبا للرئيس عندما أمر باراك أوباما بإغلاق غوانتانامو في يناير 2009 لحاكمه السجناء أمام محاكم مدنية. لكن القرار الذي لم يلق شعبية علق في الكونغرس.

وخلال ولايته الرئاسيتين فضل أوباما الإفراج سريا عن مئات المعتقلين الذين وافقت لجنة مراجعة الرئاسة على إطلاق سراحهم. وتوقفت عمليات الإفراج في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب.

وبمينا تستعد الولايات المتحدة لانتخابها من أفغانستان في الذكرى العشرين للهجمات، ما زالت تحتجز 40 معتقلا في قاعدتها في كوبا.

وأكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي في أبريل أن الرئيس "ما زال ملتزما" بإغلاق معتقل غوانتانامو. وتطالب منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان بتحرك فعلي لجو بايدين. وتقول دافني إيفيانتار من منظمة العفو الدولية "لا يمكن أن يكون لديه أي مصداقية حقيقية عندما يدعوا الدول الأخرى إلى احترام حقوق الإنسان دون أن يعطي الأولوية لإغلاق غوانتانامو".

ومن أربعين رجلا ما زالوا محتجزين ابلغ تسعة بالفعل بقرب خروجهم بينما

الانتخابات الرئاسية في إيران تدق إسفين الخلاف بين جناحي المحافظين

صراع استقطاب يقسم التيار المحافظ ويشتت صفوفه



إبراهيم رئيسي.. إلى الأمام در

"الصمت" عن احتجاجات 2009 التي اعتبرها خامنئي في ذلك الوقت "فتنة". ولم يغفر المتشددون لنجاح معارضته علنا للمرشد الأعلى خلال بعض مراحل ولايته الرئاسية الثانية التي استمرت حتى 2013.

وفي ذلك العام، لم يتمكن المحافظون، بشقيهم المعتدل والمتشدد، من الحؤول دون فوز المعتدل حسن روحاني بالانتخابات الرئاسية.

ومنتذ توليه مهامه، عارض "الأصوليون" سياسة روحاني التي اتسمت بانفتاح على الغرب، متهمين إياه بتهدد المصالح العليا لإيران.

ومع اقتراب الانتخابات، وفي ظل مباحثات في فيينا لإحياء الاتفاق النووي، يبدو أن المتشددين - ومنهم رئيسي الذي نال 38 في المئة من الأصوات لدى خوضه الانتخابات الرئاسية لعام 2017 - يميلون إلى العنوان العريض بتأكيد أولوية رفع العقوبات الأميركية، وضمينا عدم فك الارتباط بشكل كامل مع اتفاق العام 2015 المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة.

ويتوقع أن يتحور تباين الرؤى بين رئيسي ولايجاني بشكل أكبر على الاقتصاد وموقع إيران في العالم، مع ميل الأول إلى نظام اقتصادي مركزي وتوجس من الغرب، في مقابل جنوح الثاني نحو الانفتاح ونظام اقتصادي أكثر حرية.

(من وجهة نظرهم) إلى أن التيار الآخر، الإصلاحيين، اتعد عن القيم التي دافعت عنها الثورة، مثل الاهتمام بالطبقات الشعبية، والعداوة للغرب، وأولوية الإسلام.

وكان لايجاني في تلك الفترة مشرفا على التلفزيون الرسمي، وأحد الأصوات المحافظة الشابة نسبيا (في العقد الرابع من العمر)، التي لم توفر حكومة خاتمي من الانتقادات.

وخلال انتخابات 2005، شكّل الفوز المفاجئ لمحمود أحمدي نجاد، المرشح الذي رفع شعار مكافحة الفساد وطبع سريعا البلاد بلمسته الشعبية، دافعا لتقارب معارضين له بين شخصيات من المحافظين التقليديين والإصلاحيين.

لكن أزمة انتخابات 2009 وسط إعادة انتخاب نجاد المثيرة للجدل مهدت الطريق لولادة ما بات يعرف بالمحافظين المتشددين. ومع الوقت، بات هؤلاء يعزفون عن انفسهم بصفة أساسية هي "ثوريون"، بوحى قول للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي عام 2013 "أنا لست دبلوماسيا، أنا ثوري، وأقول كلمتي بصراحة وصدق".

وعارض المتشددون المحافظين التقليديين، معتبرين أنهم - وفق ما كتبت صحيفة "جوان" - "حرس الستاتيكو"، واتقدوا فيهم، بما يشمل لايجاني،

مطلع الثمانينات القوى الأخرى التي ساهمت في الثورة الإسلامية لعام 1979، مثل الماركسيين والليبراليين والقوميين.

واعتبارا من 1988-1989، وهي الفترة الزمنية التي شهدت انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ووفاة الإمام الخميني، هيمن اليمين تدريجا على السياسة المحلية مع تراجع الطرف الآخر.

واختلف الطرفان بشكل أساسي حول دور الدولة في الاقتصاد، إذ أيد اليسار تدخلها، في حين كان اليمين محبدا لحدودية دور كهذا.

وشهد العام 1997 نقطة تحول بفوز "اليساري" خاتمي بالرئاسة، ليطلق سياسة إصلاحية ارتكزت بشكل كبير على الانفتاح على الغرب.

ويقول المؤرخ جعفر شير علي نيا "اليمين الذي تعرض حينها لخسارة مريرة في الانتخابات، بدأ تدريجا إعادة بناء نفسه".

ويضيف شير علي نيا الذي كتب مؤلفات عدة عن إيران الحديثة، أن التيار أعاد بناء نفسه بشخصيات شابة حملت تسمية مواجهة للإصلاحيين، هي "الأصوليون".

ويوضح الصحافي فرهاد قربانپور أن هؤلاء "يعتبرون أنفسهم مؤيدين لمبادئ ثورة 1979، ما يؤشر ضمينا

ساهمت العقوبات الأميركية على إيران وما رافقها من تداعيات اقتصادية كارثية في تراجع شعبية التيار الإصلاحي الذي يستعد لانتخابات رئاسية تبدو حظوظه فيها غير وافرّة. لكن في المقابل لا يحظى التيار المحافظ أيضا بتماسك إذ يشهد انقسامات بين شقيه التقليدي والمتشدد.

طهران - يتوقع أن تؤدي الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو إلى ترسيخ كامل للانقسام في معسكر المحافظين، بعد عملية تفكك طويلة عرفها الجناح اليميني في الخارطة السياسية للجمهورية الإسلامية.

وحتى قبل مصادقة مجلس صيانة الدستور وإعلان اللائحة النهائية لأسماء المرشحين المتنافسين في انتخابات 18 يونيو، ترجح وسائل الإعلام الإيرانية أن يكون السياق الرئاسي ثنائيا بين المحافظ "التقليدي" على لايجاني، رئيس مجلس الشورى بين العامين 2008 و2020، والمحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي الذي يشغل منصب رئيس السلطة القضائية منذ 2019.

ويبدأ التباين بين أطراف التيار المحافظ على هامش احتجاجات "الحركة الخضراء" التي رافقت إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد عام 2009، ووقع الافتراق بعد الاتفاق حول البرنامج النووي بين طهران والقوى الكبرى عام 2015.

الانتخابات ستؤدي إلى ترسيخ كامل للانقسام في معسكر المحافظين، بعد عملية تفكك طويلة عرفها الجناح اليميني

ويبدأ تصنيف المحافظين بالظهور في الإعلام الإيراني اعتبارا من 1997، العام الذي شهد انتخاب الإصلاحي محمد خاتمي رئيسا للجمهورية.

وحتى ذلك الحين، كان تصنيف "يمين" و"يسار" هو الحاضر في التركيبة السياسية لمن اتبعوا "خط الإمام" روح الله الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية، وشكلوا نقطة ثقل السياسة المحلية بعدما أبعدت مع

ألمانيا تسعى لتفعيل عقوبات أقرسى في مواجهة معاداة السامية

وتسعى الوزارة الألمانية بذلك إلى سد الفجوة بين الإهانة والتحرش في القانون الجنائي. ومن المقرر أن يتم المعاقبة بغرامات مالية أو السجن لمدد تصل إلى عامين، إذا اعتدى شخص على كرامة غيره من خلال سبه بسبب موطنه أو عقيدته أو إعاقة أو توجهه الجنسي.

وقبل هذا القانون كانت المحاكم مكتوفة الأيدي غالبا في التعامل مع مثل هذه الحالات، عند إرسال خطابات كراهية لأعضاء المجلس المركزي لليهود مثلا. ومن المقرر أن يتم التعامل مع أي إهانات تحريضية ضد اليهود على أنها "جريمة".



الحقبة النازية إرث ثقيل

وأعربت لجنة أوشفيتز الدولية عن قلقها، وقال نائب رئيس اللجنة كريستوف هوبنر "كل هجوم احتجاجي معاد للسامية، وكل حرق لعلم إسرائيل، وكل نجمة يهود يتم شطبها، تؤكد أن شيئا ما قد انزلق في المجتمع".

وأضاف أن ذلك يثبت أن الجناة يعولون على موافقة ضمنية على كراهيتهم لليهود.

وفي وقت سابق، أعلنت وزيرة العدل الألمانية كريستينا لامبرشت أنه من المقرر أن يتم التعامل مع أي إهانات تحريضية ضد اليهود على أنها جريمة.

برلين - دعا رئيس الحزب المسيحي الاجتماعي بولايه بافاريا الشريك بالائتلاف الحاكم في ألمانيا لتشديد الإجراءات التي يتم اتخاذها في مواجهة العداء ضد اليهود، فيما يتهم المجلس المركزي لليهود القضاء الألماني بأن لديه "ضعفا معينا في الرؤية" حيال الخطر القادم من اليمين المتطرف.

وقال ماركوس زودر الذي يشغل أيضا منصب رئيس حكومة ولاية بافاريا الأحد "معاداة السامية تعد جريمة خطيرة. يتعين علينا تفعيل عقوبات أعلى حاليا".

وأضاف زودر أنه يعتبر "فكرة الإندماج الجديدة" ضرورية أيضا، وقال

"يجب أن يكون واضحا في النهاية: سواء بالنسبة للمسيحيين أو المسلمين أو البوذيين أو الهندوس أو الملحدين- يجب أن يشعر الجميع كمواطنين المان وأن يحجوا فلسفة مجتمع ديمقراطي حر".

وينتقد المجلس المركزي لليهود القانون الجنائي الألماني الذي لا يسمح باتخاذ إجراء ضد رسائل الكراهية الكثيرة.

وقال رئيس المجلس يوزف شوستر "نلتقى حاليا نحو 50 رسالة كراهية في اليوم".

وأضاف شوستر أن أغلب مرسلتي هذه الرسائل يعرفون بالضبط ما يتعين عليهم فعله كي لا يتم مقاضاتهم.